إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هي لجنة حكومية فيدرالية مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ومتفق عليها من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ والتي تم إنشاؤها من قبل القانون الدولي للحرية الدينية (IRFA) لعام 1998 الذي يتابع الحق العالمي لحرية الدين أو المعتقد بالخارج. وتستخدم اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) معاييرًا دولية لمراقبةِ انتهاكات الحرية الدينية أو المعتقد في الخارج وتقوم بتقديم توصيات للسياسات إلى الرئيس، ووزير الخارجية، والكونجرس. كما أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تعد كيانًا مستقلًا منفصلًا ومميزًا عن وزارة الخارجية. ويقدم التقرير السنوي لعام 2017 تتويجًا للأعمال التي قام بها المفوضون وفريق العمل المهنيين خلال العام وذلك من أجل توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصياتَ مستقلة لسياسات الحكومة الأمريكية. ويغطي التقرير السنوي لعام 2017 السنة الميلادية 2016 إلى فبراير 2017، على الرغم من ذكر حقيقةً أن بعض الأحداث الهامة وقعت بعد هذه الفترة الزمنية. وللتعرف على المزيد من المعلومات حول اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني: من هنا، أو الاتصال باللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) مباشرةً على رقم: 202-786-0611.

العراق

أهم النتائج: استَمر ارتكاب انتهاكات شديدة ضد الحرية الدينية في العراق طوال عام 2016. أدت جهود العراق والجهود الدولية المبذولة لمقاومة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى استعادة عدد من المدن المهمة من قبضة داعش، بما فيها الرمادي والفلوجة، ولكن واصلت الجماعة الإرهابية استهداف كل من لم يعتنق الفكر الإسلامي المتطرف بلا رحمة، بما في ذلك الطوائف المسيحية واليزيدية والشيعة والتركمان والشبك، بالإضافة إلى السنة. أعلن وزير الخارجية جون كيري في مارس 2016 أن اضطهاد داعش لهذه الطوائف بلغ حد الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. حتى الآن داعش هي أبشع الأطراف فيما يتعلق بارتكاب انتهاكات ضد الحرية الدينية. تسببت الجماعة في تشريد أكثر من 3.4 مليون عراقي، وقد فر كثير منهم إلى مناطق تقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان. وفي الوقت نفسه بذلت الحكومة العراقية جهودًا للحد من التوترات الطائفية بين السنة والشيعة في العراق. ومع ذلك لم تكفي هذه الجهود لوقف هجمات قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران على المسلمين السنة. وأخيرًا، في حين أن حكومة إقليم كردستان قد حمت أعداد هائلة من الأقليات النازحة وقدمت لهم مستوى معين من الدعم داخل أراضيها، وُجِهَت إليها تهم بالاستيلاء على أراضي المسيحيين وعدم وجود تمثيل فعال للأقليات في النظام الكردي. وبناء على هذه المخاوف سوف تضع لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF) الحكومة العراقية في المستوى 2 (Tier 2) في عام 2017، وترى اللجنة أن داعش تستحق أن تدعى "كيان يثير قلقًا خاصًا " بسبب انتهاكها للحريات الدينية، وذلك وفقًا لتعديلات ديسمبر 2016 التي أجريت على قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).

التوصيات المقدمة لحكومة الولايات المتحدة

- تعيين داعش بصفتها " كيان يثير قلقًا خاصًا " وفقًا لتعديلات ديسمبر 2016 التي أجريت على قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).

- إعطاء الأولوية للعمل مع الحكومة العراقية للحد من الهجمات الطائفية التي تشنها قوات الحشد الشعبي، وضمان أن الموصل المحررة لا تسيطر عليها أي من الجماعات المسلحة العازمة على تدعيم أجندة طائفية، وتأسيس حكومة نيابية في الولايات المتحدة في العراق تشمل كافة الطوائف العراقية.

- دعم إصدار إحالة أو المطالبة بإصدارها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN) إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) للتحقيق في انتهاكات داعش في العراق وسوريا ضد الأقليات الدينية والعرقية ومن ثم ملاحقتها دوليًّا، بناء على النماذج المستخدمة في حالتي السودان وليبيا، أو تشجيع الحكومة العراقية على قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات داعش في العراق بعد يونيو 2014.

- تشجيع تحالف محاربة داعش في أنشطته الجارية، للعمل على وضع تدابير لحماية أضعف الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة ومساعدتهم، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدات الإنسانية العاجلة، وإعطاء الأولوية لإعادة التوطين في دول ثالثة من الدول أقل عرضة للاستهداف، وتوفير دعم طويل المدى في البلدان المضيفة لأولئك الذين يأملون العودة إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع.

- تطوير خطة للعمل مع الأقليات الدينية المهددة والنازحة في العراق والمساعدة في حمايتهم، وإعادة تأهيل المناطق المحررة في نينوى وسنجار والموصل.

- دعم الجهود الموجهة إلى تعزيز القدرات لمساعدة جهات التحقيق القضائية والجنائية العراقية على تحميل أعضاء قوات الحشد الشعبي المسئولية عن الانتهاكات التي ترتكب في حق المدنيين من المسلمين السنة والأقليات الدينية الأخرى.

- اشتراط أن تكون قوات الأمن المشتركة في كافة المساعدات العسكرية والأمنية والمخصصة لمساعدة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان مدمجة لتعكس التنوع الديني والعرقي للدولة، وتوفير تدريب للوحدات القادمة وفقًا للمعايير العالمية لحقوق الإنسان على كيفية التعامل مع المدنيين، لا سيما الأقليات الدينية.

- حث الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على تضمين حماية حقوق جميع العراقيين والقضاء على التمييز الطائفي كجزء من المفاوضات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية على المناطق المتنازع عليها، والضغط على حكومة إقليم كردستان لمعالجة الانتهاكات المزعومة التي يرتكبها المسئولون الأكراد ضد الأقليات في هذه المناطق، والتحقيق في مزاعم الاستيلاء على الأراضي.

- مواصلة دعم البرامج التي من شأنها تمكين المجتمعات المحلية على المستوى البلدي المحلي لتعزيز بيئة من التواصل وتحمل المسئولية والمصالحة المجتمعية لمعالجة الشكاوى والتوترات.

- بذل جهود لحماية المواقع الدينية والثقافية التراثية البارزة والحفاظ عليها، مثل بابل والكنائس الأثرية والمساجد، فضلاً عن الآثار والتحف التاريخية والدينية.

يجب أن يقوم الكونجرس الأمريكي بما يلي:

- إدراج مادة من شأنها أن تسمح للحكومة الأمريكية أن تعتمد أو تخصص أموالًا للمساعدات العينية في القانون الأمريكي للاعتمادات المالية ذو الصلة والخاص بالسنوات المالية الحالية والمقبلة، وذلك لتمويل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب في المحكمة الجنائية الدولية على أساس كل حالة على حدة وعندما يصب تقديم هذه المساعدة في المصلحة الوطنية.

خلفية

خلقت ديكتاتورية الرئيس السابق صدام حسين الظروف التي أدت إلى التوترات الطائفية التي انتشرت كالوباء في المجتمع العراقي الآن، والتي تؤثر سلبًا على حقوق الإنسان وأوضاع الحرية الدينية. وقد تفاقمت هذه التوترات بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين الذي حكم بالترهيب لصالح الأقلية السنية على حساب كل من الأغلبية الشيعية في العراق والأكراد. تصرف نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي بين عامي 2003 و2014، بطريقة استبدادية وطائفية، وعجز عن إشراك كل مواطني العراق في هيكل حكومي يعتمد على تقاسم السلطة، وخاصة المواطنين المسلمين السنة. وأدى ذلك انقسام المجتمع بشدة مع احتدام توترات دامية بين الشيعة والسنة. حاول رئيس الوزراء حيدر العبادي منذ عام 2014 عكس تأثير سياسات المالكي الطائفية، ولكن ما يزال أمامه مجهود هائل ليبذله. كما أن العبادي لم ينجح في دمج الميليشيات الشيعية مع قوات الأمن العراقية، وسمح لهم بالعمل خارج سيطرة الحكومة في بعض أنحاء البلاد. وكان كل من النفوذ الإيراني على حكومة المالكي بالإضافة إلى دعم إيران للميليشيات الشيعية وقوات الحشد الشعبي على وجه التحديد، هما أبرز أسباب إبعاد الطوائف السنية العراقية وتنامي الشعور بالعداء، مما ترك بعض الطوائف تشعر أن الدولة الإسلامية هي ملجأهم الوحيد. ولم تخفي الحكومة الإيرانية طموحاتها، فقد صرح علي يونسي، مستشار الرئيس حسن روحاني لشؤون الأقليات العرقية والدينية، في مارس 2015 أن "العراق جزء من الحضارة الإيرانية العظيمة."

مهد هذا المناخ الطريق أمام صعود داعش في شمال ووسط العراق. بينما خلق تعصب صدام حسين لصالح السنة وتعصب المالكي لصالح الشيعة انقسامات وعدم ثقة كبيرة بين الطائفتين. وقد تفاقمت هذه التوترات بمرور الوقت. لا يثق السنة في حكومة أغلبيتها من الشيعة لكي تحمي طائفة السنة أو تشركهم بشكل فعال في الحكومة، والعكس صحيح بالنسبة للشيعة. وبالإضافة إلى ذلك، الأقليات الدينية، بما في ذلك اليزيدية والمسيحية، تشك في رغبة الحكومة وقدرتها على حمايتها من داعش أو في معاملتهم على قدم المساواة وبشكل عادل. تُعد كثير من هذه الطوائف التي لا تؤمن بالحرية الدينية وحقوق الإنسان هي أولى اهتمامات الحكومة العراقية.

تمثل حكومة إقليم كردستان ملاذًا آمنا للعديد من الأقليات في الدولة، ولا سيما أولئك الذين فروا من سهول نينوى. يُقدَّر عدد النازحين العراقيين داخل البلد بحوالي 920.000 نازح في حكومة إقليم كردستان. كما إنه يوجد أكثر من 230.000 لاجئ سوري في حكومة إقليم كردستان. ما يزال التوتر في العلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان يعيق قدرة حكومة إقليم كردستان على تقديم مساعدات إنسانية كافية لمواطنيها والنازحين.

حتى قبل صعود داعش بفترة، كانت تتضاءل أصغر المجتمعات التي دينية في البلاد بشكل ملحوظ، والتي تشمل الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت واليزيديين، والصابئة المندائيين، واستمرت أعدادهم في الانخفاض منذ وقت تقدم داعش في شمال العراق عام 2014. ووفقًا لأحدث إحصاءات الحكومة العراقية من عام 2010، فإن 97٪ من السكان من المسلمين. بينما يشكل المسلمون الشيعة - بمن فيهم العرب والتركمان وأكراد فيليه (شيعة) - ما بين 50 إلى 60 في المئة من السكان. يشكل المسلمون السنة الأكراد والعرب 40٪ من السكان. ووفقًا لأبرز الشخصيات المسيحية، يوجد الآن أقل من 250.000 مسيحي في العراق، والذي انخفض عن 1.4 مليون في عام 2003. يدعي قادة اليزيدية أن عدد اليزيديين الآن يتراوح بين 400.000 - 500.000، بينما أفراد الطائفة الكاكائية لا يزيدون عن 300.000. ويتراوح عدد أفراد طائفة الصابئة المندائيين بين 1.000 و2.000، بالإضافة إلى أقل من 2.000 بهائي.

شروط الحرية الدينية 2016-2017

انتهاكات ارتكبتها داعش: استعاد التحالف الدولي ضد داعش والذي تقوده الولايات المتحدة استعاد تقريبًا 56٪ من الأراضي التي كانت تحت سيطرة داعش في العراق اعتبارًا من شهر نوفمبر 2016. تم استعادة الرمادي والفلوجة في شهري فبراير ويونيو، على التوالي، وجاري تحرير محافظة نينوى. يبقى هجوم الموصل المستمر أهم جزء من المعركة ضد داعش؛ إذ إن الموصل، وهي ثالث أكبر مدينة في العراق، يهيمن عليها عرب سنة وتقع في وسط محافظة ذات طوائف متنوعة، وهي موطن كثير من الأقليات في العراق.

شنت داعش عدة هجمات جماعية في العراق عام 2016. ترتكب الجماعة جرائم حرب، بما في ذلك السلب والاغتصاب والنهب واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات العراقية، وقد استخدمت عشرات الآلاف من المدنيين كدروع بشرية في محاولة منها لإحباط هجوم قوات التحالف في الموصل. بذلت داعش جهودًا مضنية متعمدة لتأجيج التوترات الطائفية عبر استهداف المسلمين الشيعة والأقليات المسلمة. وشنت هجومًا انتحاريًا مزدوج في يناير 2016 استهدف مسجدًا ومقهى في شارابان في محافظة ديالى، وهي منطقة أغلبها شيعة، ولقي أكثر من 100 شخص مصرعهم في هذا التفجير. قامت مجموعة بهجوم انتحاري في ملعب لكرة القدم في أواخر شهر مارس حيث كان يلعب فريق أغلبه من الشيعة، أسفر عن مقتل 42 شخص على الأقل. وفي حادثة أخرى، استُهدِف سوق مزدحم في حي الكرادة، وهو حي شيعي في بغداد، خلال شهر رمضان المبارك حيث لقي 341 شخص على الأقل حتفهم وجرح 246 آخرون. نتج عن هجمات داعش التي شنتها ضد المسلمين الشيعة والأقليات الدينية الأخرى 1777 قتلى و3077 جرحى و96 حادثة فردية في عام 2014، على أقل تقدير، وفقًا للبيانات لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF).

بقي ما بين 700.000 و1.2 مليون مدني داخل الموصل محاصرين اعتبارًا من شهر ديسمبر عام 2016. يُزعَم أن داعش صادرت بطاقات هوية المدنيين وقتلت أولئك الذين حاولوا الفرار. فر عدد كبير من السكان المسيحيين من الموصل في عام 2014 خلال الأيام الأولى من استيلاء الجماعة الإرهابية على نينوى، ولم يستطيعوا العودة مرة أخرى. وضع المقاتلون التابعون لداعش علامة على المنازل وأماكن العمل التي كان يملكها مسيحيون، وهي حرف "ن" (والذي يستخدم للإشارة إلى مصطلح "النصارى" أي المسيحيين، وأصله مصطلح 'ناصري'). تم تدمير وحرق ما لا يقل عن 33 كنيسة في المدينة وحولها سواء جزئيًا أو كليًا، وفقا لشهادات عدة جماعات مسيحية والتي توثق جرائم داعش. أما الكنائس التي لم تُدمَّر فقد استخدمتها داعش كقواعد عسكرية أو كمباني إدارية. تؤكد التقارير الواردة من مختلف المنظمات على أن داعش سرقت التحف من أبرز المواقع الأثرية والكنائس وباعوها في السوق السوداء. كما أنهم دمروا المقابر والمدافن. وعلى الرغم من أن تحرير عدة قرى

حول الموصل سمح لبعض قادة الأقليات الدينية بالعودة إلى قراهم لتفقد مدى الأضرار التي لحقت بتلك القرى، إلا إن هذه المناطق لم تعد صالحة للسكن بسبب تدمير البنى التحتية المهمة، وعلى الأرجح لن تكون صالحة للسكن في المستقبل القريب.

انتهاكات ارتكبتها الحكومة العراقية: يُعد القتال ضد داعش هو الأولوية الأولى لدى الحكومة العراقية. إن الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القتال هم قوات البيشمركة الكردية وقوات الأمن العراقية وميليشيا قوات الحشد الشعبي التي تسيطر عليها الشيعة، وتدعم إيران عدد من هذه الجهات. ظل دور قوات الحشد الشعبي محل جدال أثناء محاولة الحكومة العراقية الحد من التوترات الطائفية بين السنة والشيعة في العراق. تم خضوع قوات الحشد الشيعي لسيطرة وزارة الداخلية في أواخر عام 2015 في محاولة من الدولة لاعتبارهم مسئولين عن أفعالهم أمام الحكومة العراقية. ومع ذلك يفيد العديد من الخبراء أن قوات الحشد الشعبي استمرت في العمل مستقلة عن قوات الأمن العراقية وبصفتها نظير لها. كانت تُعِد ميليشيات الحشد الشعبي (حوالي 40 منهم تم إدراجهم في القوائم) وقوات الأمن العراقية طوال فترة قتالهما ضد داعش قوائمًا بأسماء أشخاص اعتبروهم "هاربين" وتم منعهم من العودة إلى بلدتهم الأصلية للاشتباه بانضمامهم للجماعة الإرهابية (داعش). قد أعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها من أن الأشخاص الذين أدرجوا في هذه القوائم قد تم إدراجهم بناء على اتهامات زائفة، وأن استخدام قوائم متعددة قد يؤدي إلى استبعاد اجتماعي واقتصادي متعسف وقاسي وغير عادل لبعض العرب السنة. ما زالت قوات الحشد الشعبي متهمة بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان، خاصة ضد العرب السنة الذين يشتبه في ولاءهم لداعش. على سبيل المثال اتُهِمَت الميليشيات الشيعية وحُقِّقَ معها بخصوص الاشتراك في قتل 49 شخص واختفاء 643 على الأقل وتعذيب عدد من الرجال العرب السنة تعذيبًا شديدًا أثناء تحرير الفلوجة في عام 2016. ما يزال مكان الـ 643 رجل مجهولًا، بينما اعتقلت الحكومة العراقية أربعة أشخاص أثبتت إدانتهم في الأمر بعد أن التقطت صورهم كاميرا فيديو. أخبرت مصادر في العراق لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF) أن هؤلاء الرجال على الأرجح لقوا مصرعهم.

دائمًا ما تدعي الحكومة العراقية أنها تصدر أوامرًا صارمة بغرض حماية المدنيين، لكن يعد عجز كل من حكومة رئيس الوزراء العبادي عن السيطرة على قوات الحشد الشعبي ومنعها من ارتكاب هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، واعتماد الحكومة على الفرق المقاتلة في تحرير المدن من قبضة داعش، مصادرًا مستمرة لإثارة القلق والمخاوف. على الرغم من التحقيق مع قوات الحشد الشعبي في بعض الحالات، فقد نجحوا في الهروب من الملاحقة القضائية في العديد من الحالات الأخرى. منعت الحكومة العراقية قوات الحشد الشعبي من تحرير مدينة الموصل ذات الأغلبية السنية، وذلك بسبب التوترات الطائفية الحساسة. ولجأت الحكومة العراقية إلى الاعتماد على قوات العمليات الخاصة العراقية (الفرقة الذهبية) والتي تلقت تدريبًا مكثفًا وتعد من نخبة قوات الأمن العراقية. حتى الآن حررت الفرقة الذهبية قرى حول الموصل وبالكاد وردت بلاغات عن ارتكابهم أعمال عنف قائمة على الطائفية. كما أن الفرقة الذهبية تحمل العلم العراقي، على النقيض من كثير من ميليشيات قوات الحشد الشعبي، بما فيها حزب الله وكتائب الإمام علي، التي تحمل علم الإمام حسين (علم خاص بالطائفة الشيعية) مما يشعل التوترات الطائفية. ومع ذلك لن تهدئ هزيمة داعش في الموصل من التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة، وذلك نتيجة غياب الاتفاق السياسي اللازم لتشكيل حكومة تقبل بها جميع طوائف الشعب لتمثيلهم.

تبنت الحكومة العراقية في عام 2016 أو على الأقل وضعت في حسبانها استخدام ثلاثة إجراءات تؤثر سلبًا على الحرية الدينية. الأول: اعتمد البرلمان العراقي في 23 أكتوبر قانونًا يحظر إنتاج الخمور أو استهلاكها أو بيعها، وهو قانون اقترحه ائتلاف دولة القانون (حزب إسلامي شيعي)، حيث وقع عليه رئيس الوزراء العبادي ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من ديسمبر. أزعج القانون الطوائف غير المسلمة التي، على عكس المسلمين المؤمنين، لا يضع دينها أي قيود على شرب الخمور وبيعها. وقد بررت الحكومة هذا الإجراء بزعمها أن تجميع الحكومة للأموال الناتجة عن بيع هذه المنتجات، مثل الخمور، محظور في الإسلام

ومخالف للشريعة. ذلك وفقًا للمادة 2 من الدستور التي تحظر إصدار أي تشريع يخالف الإسلام، على الرغم من أن الدستور نفسه يقر بحقوق الأقليات غير المسلمة. تعتبر الأقليات حظر الخمور إهانة لمعتقداتهم أو حريتهم الدينية. صرح أحد أعضاء البرلمان المسيحي الديانة أن "قانون حظر الخمور يعد حلقة في سلسلة هذه الحرب المنهجية التي تشن ضدّ الأقليات الدينية، وتهدف إلى إجبارها على ترك البلاد من خلال اتباع سياسات الإقصاء والتهميش والتضييق."

الثاني: أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 28 أكتوبر قرارًا يفرض على الطالبات ارتداء زِّي موحد محافظ في حرم الجامعة في العراق. رفض بعض المعارضون القرار الذي ينص على ارتداء زي موحد، من بينهم عضوة في لجنة المرأة في البرلمان والتي أشارت إلى أن القرار "غير مناسب لطبيعة المجتمع العراقي الذي يتميز بتعدد ثقافاته وطوائفه." يلزم الزي الموحد الطالبات بارتداء "تنورة واسعة يصل طولها لما تحت الركبة وحذاء لا يزيد طول كعبه عن خمسة سنتيمترات" ويحظر ارتداء السراويل تمامًا. أجبرت الانتفاضة ضد هذا القرار الوزارة على أن تصدر توضيحًا تؤكد فيه على "وجوب تطبيق قرار الزي الموحد بحذافيره، لكن تحدد إدارة كل جامعة مواصفات الزي." يعتقد المعارضون للقرار، بما فيهم المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أن قرار الزي الموحد هو نتيجة ضغط الأحزاب المحافظة التي تسعى إلى نشر قيمها الإسلامية في المجتمع.

الأخير: لطالما كانت بطاقة الهوية القومية تمثل مشكلة بالنسبة للأقليات في العراق. يتطلب القانون تسجيل الطفل المولود لأحد الوالدين مسلم على أنه مسلم. كما يزيد من القيود الحالية الخاصة بعدم قدرة المسلمين تغيير هويتهم الدينية على بطاقة هويتهم بعد تحولهم إلى أي ديانة أخرى. من شأن البدائل الموضوعة قيد النظر أن تعدل الاتجاه إلى واحدة من تلك الخيارات: (1) تحويل الطفل القاصر إلى الإسلام عندما يتحول أحد والديه إلى الإسلام، ومن حق الطفل المُحوَّل إلى الإسلام قسرًا أن يقدم طلبًا إلى المحكمة في غضون عام واحد من بلوغه 18 عامًا يطلب فيه العودة إلى دينه الأصلي عند الولادة، أو (2) يحتفظ الطفل القاصر بدينه الذي ولد فيه عندما يتحول أحد الوالدين إلى الإسلام، بشرط أن يحتفظ بحق البقاء على دينه أو التحول إلى الإسلام في أي وقت بعد بلوغه 18 عامًا. يتوقع مراقبون أن البرلمان سوف يوافق على الخيار الثاني، وهو الخيار الأفضل لصالح حماية الحرية الدينية.

مشكلات حكومة إقليم كردستان: خصصت لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF) في عام 2016 دراسة بحثية لدراسة أوضاع الحرية الدينية في حكومة إقليم كردستان؛ إذ إن كثير من الأقليات الدينية وجدت فيها ملاذًا آمنًا. اتخذت الحكومة إجراءات إيجابية تجاه الأقليات نتيجة التنوع المتزايد للطوائف في حكومة إقليم كردستان، وذلك عن طريق إصدار قانون حقوق الأقليات (لحماية الحرية الدينية وحظر التمييز الديني) وتعيين ممثلين عن كل طائفة دينية ومحاولة تنويع قوات البيشمركة. تتضمن مسودة دستور حكومة إقليم كردستان الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدرًا للتشريع، ولكنها لا تحظر التشريعات التي تخالف الإسلام (على عكس الدستور العراقي) وتعترف بحقوق غير المسلمين. كما أن البرلمان الكردستاني المكون من 111 عضو يضم خمسة مقاعد مخصصة للتركمان وخمسة مقاعد للآشوريين والكلدانيين والسريان ومقعدًا للأرمن. إلا إنه لا توجد مقاعد مخصصة لليزيديين أو الشبك. على الرغم من أن قوانين حكومة إقليم كردستان لا تتسم بالتمييز صراحة، فقد اشتكت الأقليات الدينية من عدم تنفيذ هذه القوانين لحماية الأقليات ومنانحياز نظام المحاكم للأكراد عن غيرهم. تخشى أقليات الدينية أيضًا تنامي التطرف لدى كل من الشيعة والعرب السنة.

تقود القوات الكردية القتال ضد داعش، مستولية في طريقها على المناطق المتنازع عليها، مما زاد من حدة التوتر بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية. تعد هذه الأراضي متنوعة دينيًّا وعرقيًّا وتضم العرب السنة، السنة والتركمان

الشيعة، والمسيحيين الآشوريين، واليزيديين والكاكائين والشبك وغيرهم. تدعي جماعات حقوق الإنسان والأقليات أن السلطات والأجهزة الأمنية الكردية تبذل جهودًا لصبغ هذه المناطق بالصبغة الكردية حتى تمهد الطريق لبقاء هذه المناطق تحت سيطرتهم بعد هزيمة داعش. توجد تقارير تفيد بتدمير ممتلكات غير الأكراد ومنع النازحين من العودة إلى بيوتهم. وأخبر آخرون لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF) أنه يتم منعهم من الحصول على مساعدة إنسانية أو مالية في حالة عدم دعمهم للأحزاب التركية.

تعترف الطوائف المسيحية بمجهودات حكومة إقليم كردستان التي تبذلها لحمايتهم من داعش وفي سبيل تلبية احتياجاتهم. منحت حكومة إقليم كردستان الطوائف المسيحية المال لبناء كنائس. ومع ذلك، اشتكت الطوائف الآشورية من مصادرة طائفة الأكراد العرقية لأراضيهم الواقعة بعيدًا عن مناطق تمركز السكان، وعلى وجه التحديد في دهوك، أحيانا يحدث ذلك وفقًا لموافقة ضمنية من قبل المسؤولين الأكراد، كما أنهم أبلغوا عن حرمانهم من الدخول عبر نقاط التفتيش في الحي عند محاولتهم الاحتجاج.

يستمر اليزيديين في الإبلاغ عن تعرضهم للتمييز العرقي على أيدي سلطات حكومة إقليم كردستان. يدعي العديد من اليزيديين أنه تم الضغط عليهم ليعرِّفوا أنفسهم كأكراد، حتى لو كانوا لا يعرفوا أنفسهم شخصيًّا على هذا النحو. هناك أيضا تقارير تفيد بأن قوات البيشمركة تنهب القرى اليزيدية وتحتجز نشطاء اليزيدية وقادتهم السياسيين، وأنها تحصر تقديم المساعدات الإنسانية على أولئك الذين على صلة وثيقة بحكومة إقليم كردستان. كما توجد مزاعم بأن حكومة إقليم كردستان قد فرضت حصارًا غير رسمي على سنجار، موطن اليزيديين، والذي يسمح لقوات الأمن بالسيطرة على مداخل سنجار ومخارجها. في حين أن وحدات قوات البيشمركة تتكون من يزيديين، إلا إن اليزيديين يرون أن القوات الكردية أو العراقية لا تعطي لأمنهم أولوية.

(للمزيد من المعلومات عن قضايا الحرية الدينية في حكومة إقليم كردستان، ارجع *إلى ذبول في شمس الأكراد: آمال ومخاوف الأقليات الدينية في شمال العراق* على www.uscirf.gov).

سياسة الولايات المتحدة

أعلن وزير الخارجية جون كيري في 17 مارس 2016 أن داعش مسئولة عن "ارتكاب إبادة جماعية بحق الطوائف التي تعيش في مناطق تحت سيطرتها، بما في ذلك الطوائف اليزيدية والمسيحية والمسلمين الشيعة" وعن "ارتكاب جرائم ضد الإنسانية واتباع سياسة التطهير العرقي مستهدفين الطوائف نفسها، وفي بعض الحالات يستهدفون أيضًا المسلمين السنة والأكراد وبعض الأقليات." أصدرت الولايات المتحدة عدة برامج منذ إصدار هذا الإعلان، وفقًا لوزارة الخارجية، بغرض تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات، خاصة اليزيديات، اللاتي وقعن ضحية الاسترقاق الجنسي والعنف القائم على الجنس. كما تدعم البرامج إنشاء شبكة مساعدة قانونية وتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على تحقيق العدل للطوائف المهمشة في العراق. واستضافت وزارة الخارجية "مؤتمر معني بالتهديدات الموجهة للأقليات الدينية والعرقية" في 28-29 يوليو عام 2016، والذي حضره 30 دولة ومنظمة دولية، مع التأكيد بشكل خاص على حماية التراث الديني والثقافي الخاص بالأقليات. في سبتمبر 2016، أعلنت الحكومة عن عدة مبادرات جديدة لحل هذه القضايا، بما فيها إنشاء هيئة للتنسيق بين الوكالات الجديدة بهدف رفع مستوى الوعي وتقوية القدرات في مجال صون التراث وحمايته، بالإضافة بذل جهود لتعزيز تنفيذ القانون ضد الإتجار في الآثار وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، أدلى ديفيد سابرستين السفير المتجول المعني بشئون الحرية الدينية الدولية بشهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب مفيدًا بأن الحكومة الأمريكية تمول البحث عن مقابر جماعية في المناطق المحررة من قبضة داعش ثم توثقها، بالإضافة إلى أنها تبحث سبل استخدام القياس عن بعد عبر الأقمار الصناعية والتحليلات الأرضية الفضائية لتحديد المواقع المحتمل ارتكاب فظائع فيها والتي ما زالت تحت سيطرة داعش. ومع ذلك فإن القانون الأمريكي الحالي يعيق الولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام الأموال التي خصصت لدعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية والمحاكمات، حتى بالنسبة للحالات التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة.

تواصل الولايات المتحدة بذل جهود للحد من نفوذ داعش والعمل على هزيمتها، وذلك بصفة الولايات المتحدة عضوًا في التحالف الدولي ضد داعش والمكون من 68 عضوًا. قامت قوات عملية العزم التلم في العراق بقيادة الولايات المتحدة بشن ضربات جوية على داعش، بالتعاون مع أستراليا وبلجيكا وكندا وفرنسا والأردن وهولندا والمملكة المتحدة. شن التحالف أكثر من 10.000 ضربة جوية في العراق وحدها من سبتمبر 2014 حتى ديسمبر 2016. استطاعت القوات البرية المحلية والائتلاف استعادة 56٪ من الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرة داعش، ثم انخفض عدد المقاتلين الأجانب في العراق بشكل كبير. أنفقت الولايات المتحدة حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي منذ بداية عام 2014 على تعزيز قدرات قوات الأمن العراقية، وخصصت 415 مليون دولار أمريكي عام 2016 لقوات البيشمركة من أجل مساعدتهم ماديًّا وعسكريًّا في محاربة داعش. كما دعمت الولايات المتحدة ماليًّا جهود الاستقرار بعد التحرير عبر آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسع، وذلك لتلبية احتياجات الطوائف المحررة حديثًا في الرمادي والفلوجة والموصل وما حولهم.

قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 513.4 مليون دولار في عام 2016 كمساعدة إنسانية لدعم 10 مليون شخص محتاج إلى المعونة. دعَّم التمويل المؤسسات التالية: المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات. تشمل الجهود التي مولتها الولايات المتحدة: تنسيق مخيمات اللاجئين والدعم الطبي ومشاريع التعليم والمساعدات الغذائية والدعم النفسي الاجتماعي وإعادة تأهيل المأوى وتطوير سبل العيش. خصصت الولايات المتحدة 3.5 مليون دولار أمريكي منذ سبتمبر 2016 للحد من المخاطر المرتبطة باحتمالية اختراق سد الموصل، والذي من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الطوائف العراقية على طول نهر دجلة. تواصل الولايات المتحدة جهودها المبذولة في إعادة توطين اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة. قبلت الولايات المتحدة دخول أكثر من 131.000 عراقي منذ عام 2007، حوالي 40٪ منهم من الأقليات الدينية، على سبيل المثال لا الحصر: المسيحيين من مختلف الطوائف، الصابئة المندائيون، واليزيديين. تم إعادة توطين 9.880 عراقي في الولايات المتحدة في عام 2016.

بيان آخر من نائب الرئيس جيمس زغبي:

أؤيد تقرير هذا العام بشأن العراق وقرارنا لم يعد يُدرِج الحكومة كدولة مثيرة للقلق لثلاثة أسباب.

أولًا، حكومة رئيس الوزراء العبادي تعمل على كبح جماح الميليشيات الطائفية ووضع نهج أكثر تمثيلاً للطوائف ليكون أساس الحكم. تعمل الولايات المتحدة مع العراقيين على هزيمة داعش وبناء جيش غير طائفي ودعم الإصلاحات السياسية التي من

شأنها إنتاج حكومة أكثر شمولية. نُصِرُ ويصر العراقيون على عدم أخذ الميليشيات المدعومة من إيران بزمام المبادرة في تحرير الموصل، مع الترحيب بكافة الأقليات للعودة إلى المدينة وحمايتهم بمجرد هزيمة داعش. نتفهم أيضًا أن الحكومة العراقية تفتقر حاليًا إلى القدرة على مواجهة هذه التحديات. إنهم بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة وليس إدانتها.

ثانيا، ندرك من هم المنتهكون الرئيسيون للحرية الدينية ومن مرتكبي أعمال العنف الطائفي، وهم داعش والميليشيات المدعومة من إيران. لقد أقررنا أن داعش "كيانًا يثير قلقًا خاصًا".

ثالثا، لقد عارضتُ تعيين لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحريات الدينية العالمية (USCIRF) في الماضي للعراق كدولة مثيرة للقلق، لأنني أعتقد أن فشل الإدارات الأميركية السابقة هو ما قاد العراق إلى الفوضى الحالية. وكانت الغطرسة هي ما دفعت إدارة بوش إلى الغزو والاحتلال وإعادة هيكلة الحكم دون النظر في عواقب أفعالها. وقع كل من إنشاء الميليشيات الطائفية، وتشريد خمس سكان العراق، وقتل مسيحيي العراق أمام أعيننا. ثم انسحبت إدارة أوباما من العراق وتركت حكومة المالكي الطائفية في الحكم.

لأنني أرى أننا مسئولون عن هذه الفوضى، شعرت أنه علينا أن نكون متواضعين.